

Distr.
GENERAL

A/RES/50/161
1 March 1996

الجمعية العامة



الدورة الخمسون
البند ١٦١ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[ادون الإحالة الى لجنة رئيسية (A/50/L.66 و Add.1)]

١٦١/٥٠ - تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٣٩/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، و٩٢/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و١٠٠/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣،

وإذ تشير أيضا إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٣٠/١٩٩١ المؤرخ ٣٠ أيار/مايو ١٩٩١، وقراريه ٢٧/١٩٩٢ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٢ و٦٠/١٩٩٥ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥، والاستنتاجات التي تم الاتفاق بشأنها ١/١٩٩٥ المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥^(١)،

وقد نظرت في تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في كوبنهاغن في الفترة من ٦ إلى ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥^(٢)،

وإذ تعرب عن بالغ امتنانها لحكومة وشعب الدانمرك لكرم الضيافة الذي غمر جميع المشاركين في مؤتمر القمة، ولما وضع تحت تصرفهم من مرافق وموظفين وخدمات،

(١) A/50/3، الفصل الثالث، الفقرة ٢٢.

(٢) A/CONF.166/9.

وإذ تعرب عن ارتياحها للقاء الذي تم لأول مرة في التاريخ، وبدعوة من الأمم المتحدة، بين رؤساء دول وحكومات في كوبنهاغن للإقرار بأهمية التنمية الاجتماعية ورفاه الإنسان للجميع وإيلاء هذه الأهداف الأولوية العليا الآن وفي القرن الحادي والعشرين على حد سواء، عن طريق التوصل إلى نتائج ناجحة واعتماد إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٣)،

الأهمية البالغة للعمل الوطني والتعاون الدولي
من أجل التنمية الاجتماعية

- ١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛
- ٢ - تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ عن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٤)؛
- ٣ - تؤيد إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية^(٥) وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية^(٦) اللذين اعتمدا في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٥؛
- ٤ - تؤكد من جديد التعهد الذي قطعه رؤساء الدول والحكومات على أنفسهم في المؤتمر بإيلاء أولوية عليا للسياسات والإجراءات الوطنية والإقليمية والدولية لتوفير التقدم الاجتماعي والعدالة وتحسين الحالة الإنسانية، على أساس المشاركة الكاملة للجميع؛
- ٥ - تقر بضرورة وضع إطار للعمل لجعل الإنسان مركز التنمية وتوجيه الاقتصادات لتلبية احتياجات الإنسان بفعالية أكبر؛
- ٦ - تشدد على الحاجة إلى وجود إرادة سياسية متجددة وجماعية على الصعيدين الوطني والدولي للاستثمار في الإنسان ورفاهه من أجل تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية؛
- ٧ - تؤكد أن التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة عناصر للتنمية المستدامة مترابطة يعزز بعضها بعضا؛
- ٨ - تقر بأن التنمية الاجتماعية وتنفيذ برنامج العمل مسؤولية تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات على الرغم من أهمية التعاون والمساعدة الدوليين لتنفيذهما التام؛

(٣) المرجع نفسه، الفصل الأول، القرار ١.

(٤) A/50/670.

(٥) A/CONF.166/9، الفصل الأول، المرفق الأول.

(٦) المرجع نفسه، الفصل الأول، المرفق الثاني.

٩ - تكرر دعوة الحكومات إلى تحديد أهداف وغايات محددة بأطر زمنية للحد من الفقر عموماً، والقضاء على الفقر المدقع، وتوفير المزيد من فرص العمل والحد من البطالة، وتعزيز التكامل الاجتماعي، ضمن كل سياق وطني؛

١٠ - تؤكد أن هناك حاجة إلى الدعوة لاتباع نهج متكامل ومتعدد الأبعاد لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل على جميع الأصعدة؛

١١ - تكرر أيضاً الدعوة إلى صياغة أو تعزيز استراتيجيات شاملة مشتركة بين القطاعات في عام ١٩٩٦ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والاستراتيجيات الوطنية للتنمية الاجتماعية، بما في ذلك إجراءات تتخذها الحكومات، وإجراءات تتخذها الدول بالتعاون مع غيرها من الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، وإجراءات تتخذ بالمشاركة والتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والقطاع الخاص والتعاونيات، مع قيام كل جهة فاعلة بمسؤوليات محددة وبأولويات وأطر زمنية متفق عليها؛

١٢ - تكرر كذلك الدعوة إلى إجراء تقييمات منتظمة للتقدم المحرز على الصعيد الوطني صوب تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وقد يكون ذلك في شكل تقارير وطنية دورية، توجز ما يتحقق من نجاح وما يطرأ من مشاكل وعوائق؛ وهي تقارير يمكن النظر فيها في إطار نظام موحد مناسب لتقديم التقارير، تراعى فيه الإجراءات المختلفة لتقديم التقارير في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

١٣ - تؤكد من جديد الحاجة إلى وجود شراكة وتعاون فعالين بين الحكومات والجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني، والشركاء الاجتماعيين، والمجموعات الرئيسية المحددة في جدول أعمال القرن ٢١^(٧)، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص، في تنفيذ ومتابعة الإعلان وبرنامج العمل، وكفالة مشاركتها في تخطيط السياسات الاجتماعية وإعدادها وتنفيذها وتقييمها على الصعيد الوطني؛

١٤ - تقر بأن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل يتطلب تعبئة موارد مالية على الصعيدين الوطني والدولي، على النحو المبين في الالتزامين ٨ و ٩ من الإعلان والقرارات ٨٧ إلى ٩٣ من برنامج العمل؛

١٥ - تقر أيضاً بأن تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل في البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا وأقل البلدان نمواً، يحتاج إلى موارد مالية إضافية وتعاون إنمائي ومساعدات أكثر فعالية؛

(٧) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (A/CONF.151/26/Rev.1 Vol.I و Vol.I/Corr.1 و Vol.II و Vol.III و Vol.III/Corr.1) (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويبان) المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ٨، المرفق الثاني.

١٦ - توافق على أن هناك حاجة إلى إجراء تخفيضات هائلة في حجم الديون لتمكين البلدان النامية من تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل، على النحو المبين في الالتزام ٩ (س) من الإعلان والفقرة ٩٠ من برنامج العمل؛

١٧ - تؤكد من جديد ضرورة الاتفاق على التزام متبادل بين الشركاء المعنيين من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بتخصيص ما متوسطه ٢٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية و ٢٠ في المائة من الميزانية الوطنية، على التوالي، لبرامج اجتماعية أساسية؛

١٨ - تقر بضرورة توفير التعاون التقني الملائم وغير ذلك من أشكال المساعدة إلى البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على النحو المبين في أحكام الإعلان وبرنامج العمل؛

١٩ - تحت الأمين العام على القيام، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهما من المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، بدراسة آثار برامج التكييف الهيكلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومساعدة البلدان التي تقوم بعملية التكييف في تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاجتماعية؛

٢٠ - تشجع الحكومات وكذلك المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة على اتخاذ مبادرات تتصل بالأولوية العالية التي يوليها مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية ولتنفيذ الأهداف والالتزامات التي اعتمدت في مؤتمر القمة؛

دور منظومة الأمم المتحدة

٢١ - تطلب إلى جميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها ذات الصلة أن تشارك في متابعة أعمال المؤتمر، وتدعو الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى تعزيز وتكييف أهدافها وبرامجها واستراتيجياتها المتوسطة الأجل، عند الاقتضاء، من أجل أن تأخذ في اعتبارها متابعة أعمال مؤتمر القمة؛

٢٢ - تؤكد من جديد أن متابعة أعمال مؤتمر القمة يتم الاضطلاع بها على أساس نهج متكامل للتنمية الاجتماعية وضمن إطار أعمال منسقة لمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والميادين ذات الصلة؛

٢٣ - تقرر أن تقوم الجمعية العامة، من خلال دورها في صياغة السياسات، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، من خلال دوره في مجال التوجيه والتنسيق عموماً، ووفقاً لدور كل منهما بموجب ميثاق الأمم المتحدة وبموجب قرار الجمعية ١٦٢/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، ولجنة يعاد تنشيطها للتنمية الاجتماعية، بتشكيل عملية حكومية دولية ثلاثية لمتابعة تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل؛

٢٤ - تقرر أيضا عقد دورة استثنائية للجمعية العامة، في عام ٢٠٠٠، لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛

٢٥ - تؤكد أيضا من جديد أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي سوف يقوم بتوفير التوجيه والإشراف عموما فيما يتعلق بالتنسيق على نطاق المنظومة من أجل تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وإصدار توصيات في هذا الصدد؛

٢٦ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لكي يتسنى له استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة وكذلك تحسين فعاليته، أن يواصل دراسة السبل الكفيلة بتعزيز دوره وسلطته وهيكله وموارده وإجراءاته، وجعل علاقة العمل التي تربطه بالوكالات المتخصصة أكثر وثوقا، بما يتمشى والولايات المنصوص عليها في الميثاق ووفقا لقرارات الجمعية العامة ٢٦٤/٤٥ المؤرخ ١٣ أيار/مايو ١٩٩١، و٢٣٥/٤٦ المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٢، و١٦٢/٤٨؛

٢٧ - تدعو المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى استعراض نظام تقديم التقارير في مجال التنمية الاجتماعية بغية وضع نظام متماسك من شأنه أن يؤدي إلى تقديم توصيات واضحة في مجال السياسات العامة للحكومات والجهات الفاعلة الدولية؛

٢٨ - تطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية، بوصفها لجنة فنية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أنشطت بها المسؤولية الأساسية عن متابعة واستعراض تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، وضع برنامج عمل متعدد السنوات حتى سنة ٢٠٠٠، وذلك باختيار موضوعات محددة ومعالجتها من منظور مترابط ومتكامل، على أن يتمشى ومهام ومساهمات هيئات ومؤسسات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة الأخرى المعنية بالأمر، وتقديم توصياتها إلى المجلس، بما يكفل الانسجام بين برنامج العمل المتعدد السنوات المذكور وبرامج لجان المجلس الفنية الأخرى المعنية بالأمر؛

٢٩ - تؤيد قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٠/١٩٩٥، وتطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية، لدى وضع برنامج عملها المتعدد السنوات لمتابعة مؤتمر القمة في دورتها المقبلة، القيام بما يلي:

(أ) تكييف ولايتها بما يكفل اتباع نهج متكامل إزاء التنمية الاجتماعية؛

(ب) إدماج المسائل القطاعية الحالية المدرجة في جدول أعمالها في برنامج العمل المتعدد السنوات؛

(ج) مراجعة واستكمال طرق عملها وإصدار توصيات لضمان المتابعة الفعالة لمؤتمر القمة؛

(د) ترسيخ ممارسة دعوة الخبراء للإسهام في عملها؛

(هـ) النظر في إشراك ممثلين رفيعي المستوى معنيين بقضايا التنمية الاجتماعية وسياساتها في عملها؛

٣٠ - تطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية أن تقوم، في دورتها القادمة، في ضوء نطاق عمل اللجنة، بالنظر في مسألة تكوين عضويتها وتواتر انعقاد دوراتها، وبتقديم توصيات في هذا الصدد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛

٣١ - تطلب إلى لجنة التنمية الاجتماعية ترسيخ ممارسة إشراك الجهات الفاعلة ذات الصلة في المجتمع المدني في مجال التنمية الاجتماعية في الإسهام في عملها، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي مقترحات للنظر فيها في دورتيهما القادمتين، مع مراعاة التجربة المكتسبة في اللجان الفنية الأخرى، والمجلس، ومنظمة العمل الدولية، وفي مؤتمر القمة؛

٣٢ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أن ينظر في مسألة السماح لمنظمات المجتمع المدني المهمة التي سبق أن اشتركت، بالتفويض، في مؤتمر القمة، بالمشاركة في الدورة القادمة للجنة التنمية الاجتماعية، دون المساس بنتائج استعراض الترتيبات الاستشارية من قبل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني باستعراض ترتيبات التشاور مع المنظمات غير الحكومية؛

٣٣ - تدعو اللجان الإقليمية، ضمن حدود ولاية كل منها، إلى القيام، بالتعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والإقليمية والمصارف، إلى النظر في إمكانية عقد اجتماع على مستوى سياسي رفيع، مرة كل سنتين، لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة، ولتبادل الآراء بشأن تجارب كل منها ولاعتماد التدابير المناسبة؛

٣٤ - تؤكد الدور الهام الذي تؤديه لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في رصد جوانب الإعلان وبرنامج العمل ذات الصلة بامثال الدول الأطراف لأحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

٣٥ - تحيط علماً بإنشاء أفرقة عمل لمتابعة مؤتمر القمة والمؤتمرات الأخرى ذات الصلة التي تعقدها للأمم المتحدة وتدعو لجنة التنسيق الإدارية إلى توجيه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى قضايا التنسيق على نطاق المنظومة، لا سيما الجزء الخاص بالتنسيق منه، وإلى تقديم توصيات بشأن تلك الجوانب؛

٣٦ - تكرر تأكيد أنه ينبغي تعزيز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة مما يسهم في تحقيق نتائج مؤتمر القمة بما يتمشى والقرارات ذات الصلة؛

٣٧ - تطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تيسير جهود منظومة الأمم المتحدة الرامية إلى بناء القدرات على الصعد المحلية والوطنية والإقليمية وإلى دعم التنفيذ المنسق لبرامج التنمية الاجتماعية عن طريق نظام المنسقين المقيمين؛

٣٨ - تدعو منظمة العمل الدولية إلى مواصلة الإسهام في تنفيذ برنامج العمل، نظرا للدور الخاص الذي تؤديه فيما يتعلق بإيجاد العمالة والتنمية الاجتماعية لما لها من ولاية وهيكل ثلاثية وخبرة فنية؛

٣٩ - تدعو مؤسسات بريتون وودز إلى أن تشارك بصورة نشطة في تنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة وإلى تعزيز تعاونها مع الأجهزة الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة تحقيقا لهذه الغاية؛

٤٠ - تدعو منظمة التجارة العالمية إلى أن تنظر في الكيفية التي يمكن أن تسهم بها في تنفيذ برنامج العمل، بما في ذلك الأنشطة التي تضطلع بها بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة؛

٤١ - تدعو الأمين العام، إلى القيام، ضمن أطر منها إطار لجنة التنسيق الإدارية، إلى وضع الترتيبات المناسبة، التي قد تشمل الاجتماعات المشتركة، لإجراء مشاورات مع رؤساء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والوكالات الأخرى المعنية بالأمر بقصد التعاون على تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل داخل منظمة كل من الهيئات المذكورة؛

٤٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل وجود أمانة تؤدي مهامها بصورة فعالة وتساعد إليها مسؤولية واضحة فيما يتعلق بالمساعدة على تنفيذ ومتابعة مؤتمر القمة وتوفير الخدمات للهيئات الحكومية الدولية المعنية؛

٤٣ - تطلب أيضا إلى الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة القيام، بطريقة منسقة، باتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز قدرة الأمم المتحدة على جمع وتحليل المعلومات ووضع المؤشرات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، مع مراعاة الأعمال المنجزة من قبل مختلف البلدان، ولا سيما البلدان النامية، وتقديم الدعم وإسداء المشورة في مجالي السياسات العامة والدعم التقني، بناء على الطلب، من أجل تحسين القدرات الوطنية في هذا المجال؛

٤٤ - تقرر أن يستمر الصندوق الاستئماني لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٩٢/٤٧ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ لتمويل الأنشطة التحضيرية، وأن تعاد تسميته بحيث يصبح "الصندوق الاستئماني لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، تحت سلطة الأمين العام، وذلك بهدف دعم البرامج والحلقات الدراسية والأنشطة التي يضطلع بها من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية لتنفيذ الإعلان وبرنامج العمل، التي تشمل الأنشطة المضطلع بها لعقد الأمم المتحدة للقضاء على الفقر، وتدعو جميع الدول إلى الإسهام في ذلك الصندوق؛

٤٥ - تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في الأفكار الجديدة والابتكارية لاستدراك الأموال وأن يقدم أية اقتراحات مفيدة تحقيقاً لهذا الغرض؛

٤٦ - تطلب إلى الأمين العام نشر إعلان كوبنهاغن بشأن التنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية على أوسع نطاق ممكن، بما في ذلك على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة ووكالاتها المتخصصة؛

٤٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الحادية والخمسين البند المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية"، وأن تنظر في الآثار المترتبة على ذلك فيما يتعلق بمعالجة أكثر تماسكاً للبنود ذات الصلة المدرجة في جدول أعمالها في المنتديات المناسبة.

الجلسة العامة ٩٨

٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥